ملاحظات جديدة
حول تاريخ اليسار المصري

اليسار المصري في العشرينات

محمد البعلي

تظهر لنا النظرة الشاملة على المجتمع المصري بعد ثورة 1919 أن نمو نضالية الطبقة العاملة وتطور ارتباطها بالنشاط الاشتراكي، وأثر هذا النشاط في حركة الطبقة العاملة، كانت من أهم التغيرات التي حدثت في هذا المجتمع الذي كان وما زال يبحث عن مخرج من أزماته. وتهدف هذه المقالة إلى إلقاء الضوء على النشاط الاشتراكي في العشرينات وعلى علاقته بالطبقة العاملة، وفي بحثها عن نجاحات وإخفاقات الاشتراكيين في مصر في العشرينات لا تستهدف مجرد التأريخ، وإنما بالأساس اكتساب الدروس. وبرغم كل شيء تظل هذه المقالة مدينة في وجودها لكفاحات العمال وللمناضلين الاشتراكيين الأوائل وتضحياتهم، ولعل الفائدة المرجوة منها تكون ردا لجزء من هذا الدين.

الطبقة العاملة بعد الحرب العالمية الأولى:

مع انفجار الحرب العالمية الأولى في 1914 تأثرت بعض المهن والصناعات التي كانت مرتبطة بالسوق العالمي، حيث أدت الحرب إلى عرقلة التجارة الخارجية، كما رحل عدد كبير من أصحاب الأعمال من رعايا ألمانيا وحلفائها، وتوقفت عمليات البناء والتشييد. وأدت هذه الظواهر إلى استفحال ظاهرة البطالة – التي لم تكن منخفضة أبدا – وتزامنت مع ارتفاع شديد في الأسعار حيث "ارتفعت أسعار الذرة بنسبة 81%، والأرز بنسبة 72%، والفول بنسبة 14%، والقمح بنسبة 131%، والسكر بنسبة 194%، والبترول بنسبة 103%1. لم يقف العمال ساكنين أمام ذلك الضغط المزدوج فقام العمال العاطلون بمظاهرة في 31 أغسطس في الإسكندرية، وقامت مظاهرة أخرى في القاهرة في 3 سبتمبر والتي تطورت إلى صدام عنيف مع البوليس وهجوم على المحلات التجارية، وقد انتشرت المظاهرات في الدرب الأحمر والخليفة وبولاق والجمالية وباب الشعرية، وقبض على 150 متظاهرا تم تحويل 50 منهم إلى النيابة.2

وفي 18 أكتوبر 1914 صدر قانون التجمهر الذي كان يعاقب بالحبس والغرامة على كل اجتماع من خمسة أشخاص، وفي نوفمبر أعلنت الحكام العرفية وفرضت الرقابة على الصحف، وفي 18 ديسمبر تم إعلان الحماية البريطانية على مصر.3

أدى القمع المتصاعد إلى ضعف قدرة الأحزاب والنقابات على التدخل في مسألة البطالة، فاكتفت بتقديم الالتماسات وإرسال الشكاوى، وبعد فترة لم تعد تلك الكيانات قادرة على الحفاظ على وجودها النشط أو حتى وجودها نفسه.

وبعد فترة من بداية الحرب بدأت تظهر لها نتائج جديدة، فقد أدت عوامل مختلفة إلى انتعاش الصناعة ونموها بشكل مطرد، فإغلاق البحر المتوسط أدى إلى صعوبة ورود المنتجات الأجنبية، كما زاد الطلب المحلي بفعل القوات البريطانية التي اتخذت مصر قاعدة لتموينها في الشرق الأوسط، كما أن هروب الرأسماليين الأجانب من رعايا أعداء بريطانيا – ألمانيا وحلفائها – وتصفية أعمالهم أدى إلى تعديل نسبي في تركيبة السوق المحلي التنافسية، وأخيرا كانت البطالة المتزايدة وتدمير العمل النقابي بفعل القمع والأحكام العرفية سببا في الضغط على العمال الأجانب والمصريين لقبول العمل بأجور منخفضة.4

وارتفعت لذلك جملة الأموال المستثمرة في الصناعة حتى بلغت عام 1919 "حوالي 12.590 مليون جنيه من جملة رؤوس أموال الشركات الكلية والبالغة 96.366 مليون جنيه"5 بنسبة 13.06%، واستمرت في الارتفاع "إلى 13.807 مليون جنيه في عام 1922 من جملة رؤوس أموال الشركات البالغة 93.642 مليون جنيه"6 بنسبة 14.74%، وصاحب ذلك الارتفاع في الاستثمارات الصناعية تركز عال حيث كانت القاهرة والإسكندرية تستحوذان على 36% من المنشآت الصناعية (المصانع والمرافق والورش) وكانت القاهرة وحدها تستحوذ على ربع إجمالي المنشآت.7

بعد انتهاء الحرب العالمية كان المجتمع المصري في حالة غليان، حيث كان كبار ملاك الأرض شديدي الاستياء من سياسة الاحتلال "القطنية" أثناء الحرب العالمية الأولى، حيث اشترت سلطات الاحتلال والحكومة المصرية القطن بسعر "محدد" أقل من سعر السوق العالمي وحققا بذلك أرباحا عالية، كما أدت سياسة الاحتلال في التجنيد الإجباري لمليون فلاح ومصادرة أعلاف الماشية "بشرائها بسعر يقل كثيرا عن أسعار السوق"8 إلى نشر السخط في الريف، كما أن ارتفاع الأسعار الكبير وانتشار البطالة ضغطا بشدة على العمال والأفندية – والأخيرين نظروا بغضب إلى استحواذ الأجانب على معظم الوظائف العليا في الإدارات الحكومية والمحاكم المختلطة، كما أن وجود الأجانب الواسع في مجالات التجارة والاستيراد والتصدير – مع تمتعهم بالامتيازات – ضيق الفرص أمام التجار المصريين، لقد "اعتبرت هذه الطبقات أن السيطرة البريطانية هي السبب المباشر لمحنتها الاقتصادية"9بوصفها رأس حربة للسيطرة الأجنبية.

لقد تضافر الاستياء والمعاناة والتحريض الوطني في تفجير موجة واسعة من النضالات فيما عرف بثورة 1919، فشارك العمال بقسط وافر من النضال في الثورة، وربطوا بين نضالهم الاقتصادي والكفاح الوطني، ولا يغيب عن أذهاننا أن رؤوس أموال الأجانب لم تكن تقل "عام 1919 عن 91% من مجموع رؤوس الأموال المستثمرة"10في مصر، لذلك "كان من الطبيعي أن يربط العمال بين ما يعانونه من ظروف العمل البائسة والمعاملة السيئة الصادرة من أرباب العمل والملاحظين الأجانب وبين السيطرة الأجنبية على الاقتصاد والحكم البريطاني."11وتحولت كثير من الإضرابات إلى مظاهرات شوارع تطورت إلى صدامات دموية مع جيوش الاحتلال – اختفت الشرطة بعد أيام من بداية الثورة. وقد شهد شهرا مارس وابريل 1919 "موجة من الإضرابات والاضطراب الصناعي اشترك فيها آلاف العمال المصريين، وهي ظاهرة لم يحدث مثيلها في التاريخ المصري"12قبل ذلك.

في عام 1920 عقد المؤتمر الثاني للأممية الثالثة والذي لاحظ أن "هناك حركتان في البلدان المضطهدة تتباعدان يوما بعد يوم بشكل متزايد، الأولى هي الحركة البرجوازية الديمقراطية الوطنية التي تحمل برنامج استقلال سياسي ونظام برجوازي، والأخرى هي حركة الفلاحين والعمال (الأميين) من أجل تحررهم من شتى أنواع الاستغلال. تحاول الأولى أن تقود الثانية وقد نجحت غالبا إلى حد ما."13لقد كانت هذه الملاحظات تنطبق بشدة على مصر التي كان يقود الحركة الوطنية فيها حزب الوفد والذي كانت القاعدة الاجتماعية الأساسية له في ذلك الوقت هي فئتي الأفندية وأعيان الريف الذين كانوا يمثلون غالبية نشطاء الحزب و "القسم الأعظم من عضوية اللجان الوفدية المحلية"14، كما أن "حوالي ثلاثة أخماس (59.2%) قيادة الوفد عام 1923 كانت تنتمي إلى فئة الأفندية وطبقة الملاك المتوسطين."15وكانت هاتان الفئتان محافظتان بشدة ومعاديتان للشيوعية، وملاحظات رشيد رضا – وهو أحد المثقفين الإسلاميين البارزين في تلك الفترة – مفيدة جدا هنا، حيث لاحظ أن "طبقة المثقفين أنفسهم الذين يعارضون وجود الإنجليز ينتمون إلى طبقة الملاك بدرجة أو بأخرى فضلا عن تمتع بعضهم بمناصب رسمية في الحكومة ... عليك فقط أن تشرح لهم ما هي (البلشفية) وسوف يقومون بأنفسهم بمعارضتها ومقاومتها."16

لم تكن هاتان الفئتان فقط هما عماد التوجه المحافظ لحزب الوفد، فقد "كانت هناك نسبة أكبر من الأعضاء المنتمين لعائلات كبار الملاك"17في المستويات القيادية للحزب أكثر مما في القواعد، وكان نفوذهم "يفرض على الوفد توجها اجتماعيا محافظا."18، ولقد ظهر هذا التوجه أوضح ما يكون في المسألة الزراعية، حيث لم يحاول الحزب أبدا تعبئة الفلاحين ضد كبار الملاك، ولم يحاول حتى أن يفرض حلولا من أعلى تعمل على تخفيف التناقضات الرهيبة في الريف، ومرة أخرى فإن ملاحظات الأممية الثالثة مفيدة في فهم الأمر، حيث لاحظت وثائق المؤتمر الرابع "أن الوطنيين البرجوازيين يخافون الشعارات الزراعية ويقلمونها قدر مستطاعهم (الهند، فارس، مصر) مما يبرهن على الارتباط الوثيق القائم بين البرجوازية المحلية والملكية العقارية الإقطاعية الكبيرة والإقطاعية البرجوازية وهذا يبرهن على أن الوطنيين يخضعون أيديولوجيا وسياسيا للملكية العقارية."19 ومع ذلك فقد احتفظ حزب الوفد بنفوذ كبير على الحركة العمالية، وكان لذلك أسبابه، فقد استخدم الحزب طوال الوقت خطابا "شعبويا وكان

ذلك يسمح لبعض الأفندية ممن يحتلون مناصب قيادية وسطى أن يلعبوا دورا هاما في الحركة العمالية"20، لقد كان خطاب الحزب "الشعبوي" بالإضافة إلى غياب تحدي حقيقي من قبل حركات أكثر راديكالية، وتمترس "معظم" كبار الملاك والرأسماليين في الخنادق المعادية للوفد عوامل هامة في احتفاظ الحزب بتأييد جماهيري بين الكتل الريفية والطبقة العاملة الحضرية.21 وأخيرا ساهم في ذلك استبعاد الحزب عن الحكم لمعظم الأوقات بفعل ضغوط الاحتلال والملك.

بعد موجة الإضرابات في مارس وأبريل حدث "هبوط في مستوى النزاع الصناعي"22 وبدأت موجة من إحياء النقابات وانتشارها إلى قطاعات جديدة من الطبقة العاملة، وفجأة قطع الهدوء في مايو إضراب هائل في منطقة القناة. وشمل الإضراب كل عمال شركة القناة وامتد إلى جميع شركات السفن وشارك فيه عمال نقل الفحم وعمال شركتي السجائر والكهرباء، "لقد تميز إضراب عمال شركة القناة – الذي دام أربعة أسابيع – بدرجة لم يسبق لها مثيل من الوحدة بين العمال الأجانب والوطنيين."23وحقق الإضراب نجاحات هامة ممهدا الطريق لموجة نضالية جديدة للطبقة العاملة، جاءت هذه الموجة في شهر أغسطس 1919 وكانت ردا على التضخم المتزايد:

"وشملت الموجة الإضرابية الكبرى في أغسطس 1919 عمال الترام في القاهرة ومصر الجديدة والإسكندرية، وسائقي الأمنيبوس وعمال السكك الحديدية في العنابر وجبل الزيتون، وكثيرا من مصانع السجائر ومصنع السكر بأبي قرقاص ومصنع التكرير بالحوامدية، والجرسونات وعمال المطابخ في أهم المقاهي والمطاعم ومحلات الحلوى بالقاهرة والإسكندرية، وموظفي المحلات التجارية والبنوك وعمال المحاجر بالمعصرة، وشركة "كانديدا" للأعمال الهندسية بالإسكندرية ومخازن بوندر ومصنع اسباتس للصودا. وقد وقعت إضرابات في السويس وطنطا والمنصورة. ولازمت الموجة الإضرابية موجة من الانضمام للنقابات اتسعت بشكل خاص بين العمال المهرة نسبيا أو المتعلمين من الأجانب ومن الموظفين الكتابيين وإن شملت هذه الموجة النقابية أيضا عمالا آخرين غيرهم. ومثال ذلك أن نقابات جديدة تأسست في هذه الأسابيع لموظفي البنوك والفنادق والمحلات التجارية والصحفيين والترزية والنجارين والكهربائية (أجانب ومصريين) وعمال الجمع بالمطابع والخبازين والجرسونات والسائقين وميكانيكي السيارات وكتبة المحامين وسائقي العربات والنقاشين والحلاقين. وكان هذا التكاثر المفاجئ في النقابات هو الذي دفع بالجريدة اليومية "لابورس اجيبسيان" أن تعلن في مانشيت عددها الصادر في 21 أغسطس: "السماء تمطر نقابات".24

واستمر أطول إضرابات هذه الموجة – إضراب عمال ترام القاهرة – لمدة 56 يوما وانتهى بعد تحقيق مكاسب ذات شأن خاصة في مجال الأجور.25

لقد خطت الحركة العمالية خطوات واسعة في تلك الفترة على طريق التنظيم الذاتي والنضال الطبقي المستقل، وكان انتشار النقابات، وبدايات انهيار الحواجز بين العمال المصريين والأجانب – الذين كانوا يشكلون قطاعا هاما ومتميزا من الطبقة العاملة – أحد ملامح ذلك المد، لقد صاحب هذه الموجة أيضا مؤتمرات جماهيرية عديدة لتعبئة العمال ولجلب التأييد للعمال المضربين. ولم تتوقف حركة الطبقة العاملة عند هذه النقطة بل استمرت تتقدم، وتأخذ مستويات أعلى من التنظيم والتنسيق بين القطاعات العمالية المختلفة، ففي يونيو 1920 أعلنت نقابة موظفي البنوك في الإسكندرية الإضراب تضامنا مع إضراب مستخدمي بنك الكونتوار26، وفي أكتوبر من نفس العام قام عمال الغاز والكهرباء بإضراب في القاهرة والإسكندرية في توقيت موحد، وفي نفس العام – 1920 – قام عمال الخدمات البحرية من تسع شركات مختلفة في بور سعيد بإضراب موحد.27

وفي فبراير 1921 تم تأسيس "اتحاد النقابات العام"28بمبادرة من "جوزيف روزنتال" أهم مؤسسي الحزب الاشتراكي في مصر بعد ذلك، وضم الاتحاد عددا من النقابات الصغيرة، لكنه ضم أيضا عددا من النقابات الهامة مثل نقابة عمال شركة قناة

السويس ومصانع الزيوت النباتية في الإسكندرية وحولها وهي مصانع تضم أعدادا كبيرة من العمال حيث كان يعمل في مصنع إيجولين – مثلا – 550 عاملا.29

النشاط الاشتراكي في مصر "البدايات":

بدأ اتصال المصريين بالثقافات الأوروبية الحديثة منذ عهد محمد علي مع البعثات العلمية الأولى إلى أوروبا، وبدأت توجد فئة من المثقفين المصريين المرتبطين بالثقافات الحديثة ويعملون في مهن حديثة ويرتدون الزي الأوروبي، وهي فئة الأفندية، والتي ازداد عددها مع الاحتلال الإنجليزي واندماج مصر المتزايد في الاقتصاد العالمي، ومن بين أعضاء هذه الفئة ظهر الاشتراكيون الأوائل في مصر.

في عام 1913 صدرت "رسالة موجزة" بعنوان "الاشتراكية"30 للكاتب سلامة موسى، وهو صحفي درس في إنجلترا وتعرف هناك على الفابيين – وهم اشتراكيون إصلاحيون – وتأثر بهم31، وسلامة موسى يعلن في مقدمة رسالته أنه كتبها لما استفزته "كثرة السخافات والغباوات التي تحكي عن الاشتراكية"32، وبرغم إيجاز هذه الرسالة (31 صفحة) فإنها تعتبر نقلة في اهتمام المثقفين المصريين الذين لم يقم أحدهم بنشر مؤلف مستقل عن الاشتراكية قبل هذا، والكاتب يدافع في رسالته بقوة عن الاشتراكية والملكية العامة وعن الديمقراطية مستخدما آراء "برودون" و "ماركس" و "كروبتكين"، ويدعو كل مصري إلى أن يشجع تحويل "المملوكات الفردية" إلى الملكية العامة "بإخراجها من يد الأفراد إلى يد البلديات والحكومات."33 ويكرر دعوته لكل مصري "أن ينشر الاشتراكية"34 وأن يشجع العمال على "الاعتصام السلمي كي تزيد أجورهم ويقل شغلهم."35، ولكنه يرفض في نهاية الرسالة "القول بأن الاشتراكيين ثوريون ينوون الاستيلاء على الحكومات عنوة ويعملون بعد ذل على مصادرة الأملاك ومطاردة الأغنياء."36 ويضيف "فإن هذا الكلام أولى أن ينسب إلى تخبط المعتوهين منه إلى تفكير العقلاء، وجهاد الاشتراكيين في الانتخابات البرلمانية دليل على أنهم يدخلون البيوت من أبوابها، ويريدون الوصول إلى أغراضهم بالوسائل الشرعية."37 وهذا الرأي سيكون له تأثيره على نشاط سلامة موسى اللاحق في العشرينات.

وفي 1915 أصدر مثقف آخر هو "مصطفى حسنين المنصوري" كتابا بعنوان "تاريخ المذاهب الاشتراكية"، والكتاب يعكس إطلاعا واسعا على الفكر الاشتراكي وعلى العمل الاشتراكي في أوروبا وأمريكا.38 والمنصوري رغم سعة إطلاعه تسيطر عليه نزعة إنسانية ومسحة دينية واضحة، فهو يعتقد "أن هذا التفاوت الكائن بين الأفراد الآن ما هو إلا نتيجة ما ارتكبت في الماضي من الظلامات والتصرفات الباطلة وأن الله العادل لأبعد من أن يشوه وجه العالم بهذا القدر."39 ولم يجد كتاب المنصوري إقبالا من القراء "ولم يلبث لندرة ما كان يوزع منه أن قرر بيعه "بالوزن" لغير أهداف القراءة والإطلاع بطبيعة الحال".40

لقد كانت كتابات هؤلاء المثقفين الاشتراكيين الأوائل حدثا غريبا وهاما، فبينما أغلبية المثقفين غارقين في الكتب الصفراء ودواوين الشعر القديم، فإننا نجد هؤلاء يستشهدون بآراء "ماركس" ويعرفونها جيداً ويناقشون آراء "مالتوس" و "توماس مور"، وبينما معظم المثقفين ما زالوا مرتبطين بفكرة الخلافة والجامعة الإسلامية فإن المنصوري يضع برنامجا لتغيير المجتمع المصري، وهو وإن كان في الحقيقة برنامجا برجوازيا ديمقراطيا ذو مسحة يسارية41 إلا أنه نقلة هائلة على مستوى الوعي بمتطلبات الواقع، للأسف لم يكن هؤلاء المثقفين ينوون النضال دفاعا عن أفكارهم، فبالإضافة إلى تشوش فهمهم للفروق بين تيارات الاشتراكية المختلفة فإن كتاباتهم عن الاشتراكية ودفاعهم عنها كان أشبه بالإعجاب بموضة جديدة منه باعتناق فكر جديد.

ولم يأخذ الاهتمام بالاشتراكية مستوى جماهيري إلا بعد ثورة أكتوبر في روسيا 1917، وانصب الاهتمام حول البلشفية تحديدا، وفي عام 1919 ارتعبت السلطات البريطانية من أن يمتد تأثير البلاشفة إلى الجماهير الثائرة في مصر فاستصدرت

السلطات البريطانية من مفتي الديار المصرية في 18 أغسطس 1919 ضد الشيوعية، ولكنها تأتي بأثر عكسي، ففي تقرير لأحد عملاء الإنجليز يورد على لسان "رشيد رضا" – وهو غير مشتبه في تعاطفه مع الشيوعية – تعليقا يقول فيه "كل شخص هنا يعتقد أن البلشفية وسيلة جديدة لإخراج الإنجليز من مصر كما أن كل شخص يعتقد أن الفتوى لا قيمة لها لأنها فتوى السلطات الحاكمة."42 ويضيف التقرير على لسان رشيد رضا "أما الأهالي فيبدو أنهم يعتقدون اعتقادا راسخا بأن المبادئ البلشفية ونضال البلاشفة يهدف إلى الوقوف بجانب الضعفاء لنيل حقوقهم."43 وفي نوفمبر 1919 يصدر منشور بتوقيع اللجنة المستعجلة – وهي منظمة وطنية سرية – وعلى المنشور (نمرة 73) وعنوانه "اعتنقوا البلشفية أيها المصريون"44، والبيان يملؤه تعاطف هائل نحو البلاشفة، وإن كان هذا التعاطف يغلفه تشوش فكري هائل أيضا، فالبيان يقول مثلا عن البلشفية أنها "قوة أرسلها الله إلى الأرض يوم طغى الناس." ويعتقد "أن البلشفية هي اشتراكية معتدلة"، هذا غير امتلائه بمعلومات تاريخية خاطئة، وغالبا فإن ما يحرك كاتبي البيان هو شعور إنساني ضد الظلم وتعاطف نحو الفقراء وصيغة دينية أكيدة.

وبرغم كل ما سبق، فقد كان مقدرا أن تظهر المجموعة الأولى من المناضلين الاشتراكيين من بين العمال الأجانب في مصر، ففي صيف 1919 الساخن ظهرت مجموعة من العمال الاشتراكيين الراديكاليين الإيطاليين كعامل جديد في الحياة السياسية للعمال المصريين، كان جوزيبي بيتزوتو – وهو إيطالي مولود في مصر – هو أهم شخصية وسط هؤلاء العمال. استطاع بيتزوتو إقناع "نقابة عمال الطباعة – وكانت حتى ذلك الحين مغلقة على الأوروبيين – أن تقبل المصريين أعضاء على قدم المساواة."45 وهو تطور ساهم فيه نشاط الاشتراكيين الأوروبيين وسط العمال الأجانب وظهر أثره قبل ذلك في وحدة عمال قناة السويس.

كانت خطوة فتح أبواب نقابة عمال الطباعة جزءا من توجه عام لدى بيتزوتو ورفاقه، ولم يتوقف الأمر عند ذلك، ففي أغسطس "حضر الاجتماع الأول لعمال الترام المضربين وبصحبته 60 من العمال الإيطاليين ليعبر عن التأييد لنضالهم، وطرح فكرة تولي الحكومة شركة الترام، وقيل أن الإيطاليين عند عودتهم من الاجتماع هتفوا "تحيا البلشفية". وبعد ذلك بأيام قليلة أسس بيتزوتو "بورصة عمل" في القاهرة وعمل سكرتيرا لها. فأشرفت على تكوين نقابات جديدة، أغلبها نقابات حرف من العمال الأجانب المهرة، واشتركت في إجراء المفاوضات مع أصحاب الأعمال، وأصدرت نشرات يومية تقريبا، تتعلق بالإضرابات والنزاعات والمطالب والأنشطة النقابية"46. وواضح أن بورصة العمل حازت تأييدا قويا بين أعضائها، وخاصة عمال الطباعة الذين نشط بينهم بيتزوتو منذ مدة طويلة – "فعندما شنت جريدة (إجيبشان ميل) الموالية للاحتلال حملة صحفية على البورصة وزعيمها بيتزوتو، اتفق عمال اجمع العاملين في الصحيفة على عدم طبع أي مقال معاد للمنظمة التي كانت نقابتهم منضمة إليها."47 هذا التأييد والنشاط المتزايدان بين العمال أخاف سلطة الاحتلال، والتي أصرت على مواجهة هذا النشاط، فبدأت محاولات متكررة لنفي بيتزوتو وأحد رفاقه ولم تنجح المحاولات "إلا في نهاية سبتمبر في خطوة أثارت الرأي العام وحدت بعمال الطباعة في القاهرة إلى القيام بإضراب قصير احتجاجا عليها."48 وفي أوائل 1920 أورد تقرير للشرطة أن "أحاديث المقاهي عن البلشفية مستمرة،"49 وأضاف التقرير أن "الاتجاه العام لهذه الأحاديث أن البلاشفة قادمون ليأخذوا مصر، وسوف يكون حسنا لمصر إذا فعلوا. وفي هذه الحالة فإذا احتاج فقير إلى النقود فسيأخذها من الغني."50

وفي نفس العام – 1920 – تأسست جماعة الدراسات الاجتماعية من عناصر يسارية أجنبية في الإسكندرية – كان معظمهم يونانيين – "وكانت المناقشات التي تدور بين أعضاء هذه الجماعة في البداية ذات طابع أكاديمي صرف."51 وأصدروا مجلة شهرية، وبعد إنشائها بمدة انضم إليهم "جوزيف روزنتال" وهو شخصية هامة جدا قدم إلى مصر في 1899 واشترك منذ ذلك الحين في النشاط العمالي والنقابي بين الأجانب أساسا وصار شهيرا في الإسكندرية حتى عمل مستشارا لبلدية الإسكندرية – وهو مجلس منتخب – كما "نظر البوليس إليه على أنه رجل يحمل آراء متقدمة جدا بشأن المسائل الاجتماعية."52 وساعد انضمام روزنتال إلى جماعة الدراسات الاجتماعية على تنشيط الجماعة وتوسعها، كما "لوحظ أيضا تطورا في الأفكار التي يعتنقها أعضاء

هذه الجماعة التي أصبحت شيوعية علنا."53 وبدأت الجماعة تحاول الاحتكاك بالجمهور من خارج أعضائها، كما ظهر نشاط مشابه بالقاهرة وإن كان أكثر وضوحا، حيث بدأت جماعة القاهرة في "دراسة" مجموعة كراسات هي "السوفيت والإمبريالية العالمية"، و "الإرهاب" و "الأممية الثالثة". و "الإرهاب والشيوعية" وكلها بقلم ليون تروتسكي.54بدأ روزنتال يحاول تنظيم هذه الأنشطة المتفرقة ونجح في نفس العام في تأليف أول حزب اشتراكي في مصر وإن كانت عضويته قاصرة على الأجانب.55

الحزب الاشتراكي:

في عامي 20–1921 ضربت أزمة اقتصادية "عرفت بأزمة القطن" الاقتصاد المصري،56وترافق معها أزمة في الصناعة، فبعد زوال الحماية المصطنعة بفعل الحرب العالمية الأولى زاد ضغط المنافسة الأجنبية على الرأسماليين الصناعيين في مصر "وحل محل الأرباح العالية التي حققوها في أثناء الحرب وعقب انتهائها خسائر ملموسة نتيجة لحدة المنافسة، واقترنت بهذه الخسائر أيضا أزمة القطن التي أدت إلى انخفاض ملموس في الاستهلاك المحلي."57 استغلت الحركة الوطنية الاستياء الناجم عن الضغوط الاقتصادية في زيادة تحريضها، ونجحت في إجبار "لجنة ملنر" على الرحيل، ولجنة ملنر هي بعثة إنجليزية جاءت إلى مصر للبحث عن فريق بديل لسعد زغلول وحزب الوفد لتتفاوض معه، ولكنها ووجهت بمقاطعة شاملة، وازدادت أيضا حوادث الاغتيالات ضد الإنجليز. المستوى الصاعد من النضال أجبر الاحتلال الإنجليزي على التراجع، فأعلن في فبراير 1921 أن الحماية علاقة غير مرضية، ولم يؤد هذا التراجع إلا إلى المزيد من تصاعد النضال فازداد تراجع الإنجليز وأعلنوا في فبراير 1922 اعترافهم بمصر دولة مستقلة مع أربع تحفظات فرغت الاستقلال من مضمونه. هذا الزخم – أزمات اقتصادية ونضال وطني ونشاط يساري وطبقة عاملة متحدية – ساعد على تجذر المثقفين وزيادة توجههم نحو اليسار، وكان أول مظاهر ذلك تأسيس الحزب الديمقراطي، وهو حزب صغير كونه مجموعة من المثقفين ووضعوا برنامجه على أساس المبادئ الليبرالية الفرنسية.58 وكان من بين مؤسسي الحزب "محمد حسين هيكل" أحد أهم المثقفين المصريين ومؤلف أول رواية عربية، وكان من بينهم أيضا "عزيز ميرهم" المحامي الذي كان "أدنى إلى التطرف في الاشتراكية"59 كما وصفه زملاؤه، وكان متعاطفا مع البلاشفة60، وله صلات واسعة في أوساط العمال ونقاباتهم، وإن ظل أفقه محدودا بالوطنية، لذلك فإنه انضم للوفد بعد تفكك الحزب الديمقراطي بعد وقت قصير من إنشائه.

لم يكن ظهور الحزب الديمقراطي هو المظهر الوحيد لتجذر قطاعات من المثقفين، ففي عام 1921 بدأت مجموعة من المثقفين المصريين – أشهرهم سلامة موسى – في الاتصال "بجوزيف روزنتال" وبعد مراسلات ومقابلات تم الاتفاق على تأسيس "الحزب الاشتراكي في مصر"، وفي 29 أغسطس تم إعلان برنامجه،61 والبرنامج في الحقيقة برنامج اشتراكي ديمقراطي ذو مسحة راديكالية، فقد نص على محاربة الاستعمار ومقاومة العسكرية والديكتاتورية والحرب الهجومية وإلغاء المعاهدات السرية، كما نص على أن الحزب يسعى إلى "إنشاء مجتمع اقتصادي يقوم على دعائم المبادئ الاشتراكية" ويسعى إلى "إخماد المزاحمة الرأسمالية" ولكنه أكد "سيعمل الحزب على تحقيق مبادئه المذكورة بالصراع الحزبي والدعوة السلمية."

مرة أخرى تظهر ميزات وعيوب المثقفين الاشتراكيين الأوائل، إعجاب بالمبادئ والفكر الاشتراكي، وخوف من النضال. في تلك الفترة لم يكن الاهتمام بالنشاط الاشتراكي قاصرا على المثقفين، وإنما شاركتهم سلطات الأمن، ففي 3 يوليو 1921 عقد اجتماع عام بوزارة الداخلية لمناقشة النشاط "الشيوعي" في مصر، وأوصى بتشديد الرقابة على النقابات العمالية ومحاكمة أي شخص يحاول نشر مطبوعات شيوعية بموجب الأحكام العرفية.62

ومع تسرب أخبار محاولات تأسيس الحزب – وحتى قبل إصدار البرنامج – قامت معركة على صفحات الجرائد حول الاشتراكية ومناسبتها للمجتمع المصري، وتميزت المعركة بالضحالة الفكرية الشديدة، وإن كانت تعكس شيئا فهو الخوف الشديد من

ظهور حركة اشتراكية قوية في المجتمع المصري المأزوم، أما دفاع المثقفين الاشتراكيين وموقعي برنامج الحزب وبيانه التأسيسي بعد ذلك فقد ظهر تذبذبهم الفكري والسياسي و "إصلاحيتهم" واستعدادهم للتراجع أمام الهجمات الموجهة للاشتراكية باسم الدين والطبيعة البشرية وخصوصية مصر، وبرغم تراجعاتهم وظهور برنامج الحزب الذي يؤكدون فيه على دعوتهم السلمية، فإن الهجوم لم يتوقف وإن جاء بعد ذلك من اليمين واليسار، فقد كتب "عزيز ميرهم" منتقدا تراجعاتهم وآخذا عليهم تراجعهم أمام الهجوم على "البلشفية" تحديدا.63

كان إنشاء الحزب والموجة الأولى من النشاط يخفيان اختلافات حقيقية بين مؤسسيه بدأت تظهر بعد ذلك، منها مثلا الموقف من حزب الوفد، فقد كان موقف روزنتال ورفاقه متحفظا وتقريبا عدائيا تجاه الوفد، "فعندما اتصل سعد زغلول بروزنتال في سبتمبر 1921 من أجل التعاون في استقبال مجموعة أعضاء مجلس العموم البريطاني من حزب العمال، لم يجد طلبه استجابة."64 لقد أراد الوفد أن يظهر كراعي للعمال ولم يشأ روزنتال – سكرتير "اتحاد النقابات العام" أن يتعاون مع الوفد بأي شكل، وبعد ذلك "أقام الحزب الاشتراكي – مستقلا – حفل شاي لاثنين من أعضاء مجموعة نواب مجلس العموم من حزب العمال البريطاني دون أي تنسيق أو تعاون مع الوفد."65 وعلى عكس تطرف روزنتال ورفاقه نحو اليسار كان المثقفين ينظرون نحو الوفد من خندق المؤيدين لسياسته، وكانت أفكارهم بعيدة عن منهج الاستقلال السياسي، وبعيدة عن رؤية حل راديكالي للمسألة الوطنية "ففي يوم 14 ديسمبر نشر الحزب بيانا إلى الأمة أظهر فيه سروره بانقطاع المفاوضات المصرية، وطلب من الجماعات الموصوفة بالأعيان والملقبة بأصحاب المصانع أن يترفعوا عن وضع أنفسهم ستارا للإجرام الوزاري وحماية ما يرتكبه الوزراء من إهمال حقوق الأمة، ثم طالب بالعمل بوسائل ثلاث: 1) تضامن الصحافة على ترك مسائل الشقاق والاقتصار على ما فيه خير البلاد. 2) توحيد السياسة الوطنية بأن لا يقبل مصري تأليف وزارة تعمل بأي شكل تحت هيمنة مشروع كيرزن. 3) الاتفاق على تعيين خطة الجهاد الوطني المشروع تحت لواء وجيل الأمة وزعيمها المخلص الأمين سعد باشا زغلول."66 والبيان بعيد عن العداء تجاه الطبقات الحائزة للثروة ويستخدم لغة لا تختلف كثيرا عن لغة اليمين المعادي للشيوعية، خاصة عندما يدعو إلى "ترك مسائل الشقاق" متجاهلا حقائق الصراع الطبقي، أم أن الخلافات بين العمال وأصحاب الأعمال ليست من "مسائل الشقاق"!

في تلك الفترة شهد المجتمع موجة جديدة من تصاعد نضالية الطبقة العاملة:

"ففي التقرير الذي أصدرته لجنة التوفيق الرسمية في 21 يوليو 1922 عما قامت به من الأعمال وما عالجته من مشاكل العمال في الستة شهور التي انتهت في 31 مارس 1922 ذكرت أن حوادث العمال كثرت بين شهر يوليو 1921 و 31 مارس 1922، فقد حدثت 81 حادثة من حوادث الاعتصام بين عمال 50 شركة أو معملا، وكان أطول هذه الاعتصامات اعتصام عمال تكرير البترول في السويس وقد استمر 113 يوما. ثم اعتصام عمال ترومواي القاهرة وقد استمر مائة يوم ويومين، واعتصام عمال شركة "ورمس" وقد استمر 60 يوما، واعتصام عمال شركة الغزل وقد استمر 52 يوما. واعتصام عمال شركة الغاز بمصر وقد استمر 45 يوما، واعتصام عمال العروة الوثقى بالإسكندرية وقد استمر 31 يوما، واعتصام شركة ملابس لوميتون بمصر وقد استمر 21 يوما واعتصام شركة الهندسة بالإسكندرية وقد استمر 19 يوما، واعتصام عمال معامل السكر بالقاهرة وقد استمر 18 يوما، واعتصام عمال حلاجي القطن بدمنهور، وقد استمر 16 يوما، واعتصام حلاجي القطن بزفتى وقد استمر 10 أيام. وقد أحصت اللجنة ما يوجد في القطر من نقابات العمال وجمعياتهم المنظمة فوجدت أنه يوجد في العاصمة 38 نقابة، وفي الإسكندرية 33، وفي منطقة قناة السويس 18، وأربع نقابات في طنطا، ونقابة في دمنهور ونقابة في زفتى."67

والتقرير غالبا يقصد "الإضراب" بمصطلح الاعتصام الذي يستخدمه كثيرا.

ساعد ذلك القلق الاجتماعي المتصاعد على تجذر قواعد الحزب نحو اليسار، وإن بشكل مرتبك ومتذبذب، وفي الوقت الذي اقتصر فيه نشاط قيادة الحزب على إصدار البيانات والكتابة للصحف بدأت شعبة الحزب في الإسكندرية – حيث يوجد روزنتال ورفاقه – في العمل كمركز لهذا التوجه الجديد نحو اليسار. وفي تلك الفترة حاول الحزب إصدار جريدة خاصة به، فرفضت الحكومة، فاستأجر جريدة موجودة بالفعل هي جريدة "الشبيبة" وجدد نشرها مبتدئا بالعدد (1) الذي صدر يحوي مقالة عن "لينين" وأصبح شعار الجريدة "المنجل والمطرقة"، وغالبا فإن شعبة الإسكندرية هي التي تولت هذا الأمر، وأوقفت الحكومة الجريدة فاستأجر الحزب واحدة أخرى فمنعتها السلطات أيضا.68

وفي 25 يوليو قرر الحزب فتح مدرسة ليلية مجانية لتعليم العمال في الإسكندرية،69 وهي تجربة كان قد قام بها الحزب الوطني قبل الحرب العالمية الأولى وأثبتت فعاليتها في توسيع صلات الحزب بالعمال.70

وفي 30 يوليو 1922 عقد مؤتمر عاجل تم فيه تنحية القيادة اليمينية للحزب الاشتراكي وتشكيل لجنة مركزية جديدة ونقل مركز الحزب الرئيسي إلى الإسكندرية وإضافة جملة توضيحية إلى اسم الحزب هي "الفرع المصري للدولية الشيوعية" وهو الاسم الذي كانت تعرف به مصر "الأممية الثالثة"، وتم الاتفاق على إرسال مندوب عن الحزب إلى المؤتمر الرابع للأممية الثالثة المقرر عقده في نوفمبر 71.1922

وفي 15 أغسطس افتتحت مدرسة الحزب الليلية في كرموز في احتفال كبير، وتبع ذلك إنشاء عدة مدارس شبيهة،72 ولم يكن افتتاح المدرسة في حد ذاته حدثا هاما ولكنه كان يعكس تطور في توجهات الحزب، الأمر الذي كان يحمل في طياته رؤية جديدة للطبقة العاملة، فعلى خلاف الأحزاب الأخرى التي "اكتفت بالتعبير عن عواطفها أو اهتمامها بالعمال والفلاحين"73 اتخذ الحزب "لنفسه موقعا متميزا بالنسبة للطبقة العاملة"74 وذلك منذ سيطرة الراديكاليين على قيادة الحزب "إذ أعلن في أكتوبر 1922 أنه الترجمان الصادق لأماني الطبقة العاملة في مصر عمالها وفلاحيها"75، وهي الرؤية التي تكاد تتطابق مع الفهم الماركسي الثوري للحزب الشيوعي بوصفه طليعة الطبقة العاملة.

بدأت موجة جديدة من النشاط في الحزب مع القيادة الجديدة – وإن تركز هذا النشاط في الإسكندرية – وبدأت تعقد اجتماعات جماهيرية في مقر الحزب وأقيم احتفال كبير بذكرى الثورة الروسية افتتح وختم بالنشيد الأممي،76 واستغل الحزب أيضا موقف روسيا السوفيتية المؤيد لكفاح الشعب التركي ضد الإمبريالية في جذب أنظار الجماهير المتعاطفة مع تركيا منذ هزيمتها في الحرب العالمية الأولى واحتلال أجزاء واسعة – منها اسطنبول – من أراضيها بواسطة قوات بريطانيا وحلفائها، فقد أصدر الحزب ترجمة لبيان الأممية الثالثة حول المسألة التركية،77 كما اهتم بإبراز أخبار مساعدات روسيا للأتراك في اجتماعاته واحتفالاته ومنها الاحتفال بذكرى الثورة الروسية السابق الذكر. وفي المؤتمر الرابع للأممية الثالثة "الكومنترن" صدر "قرار حول الحزب الاشتراكي في مصر" جاء فيه:

"1 – لقد برهن تقرير مندوب الحزب الاشتراكي في مصر، المعروض أمام اللجنة على أن هذا الحزب يمثل حركة ثورية جدية منسجمة مع الحركة العامة للأممية الشيوعية.

2 – تعتبر اللجنة مع ذلك أن انتساب الحزب الاشتراكي في مصر مؤجل حتى ما يلي:

طرد بعض العناصر غير المرغوب فيها،

الدعوة إلى مؤتمر حيث تتم المبادرة إلى ضم كل العناصر الشيوعية الموجودة في هذا البلد خارج الحزب الاشتراكي في مصر إليه، وحيث يتم القبول بالشروط الأحد والعشرين للأممية الشيوعية.

تغيير اسمه وجعله الحزب الشيوعي في مصر

3 – إن الحزب الاشتراكي في مصر مدعو إذن للدعوة إلى مؤتمر ضمن الأهداف المشار إليها أعلاه بأقرب وقت ممكن، وفي 15 يناير 1923 على أبعد تقدير."78

وفي نفس الفترة تقريبا بدأ الحزب يتعرض لضغوط أمنية مكثفة، فمنذ أغسطس 1922 أنشأت وزارة الداخلية مكتبا لمتابعة النشاط السياسي بالإسكندرية، وخصصت له ضابطين أحدهما إنجليزي وهو "إنجرام بك"79. وفي ديسمبر 1922 أبلغت وزارة الداخلية "جوزيف روزنتال" تحذيرا يتضمن أنه إذا لم يتوقف عن نشر الدعوة الشيوعية فسيتم ترحيله عن مصر.80

لقد أصبح الحزب أمام تحديات كبيرة، فعليه توثيق صلاته بالطبقة العاملة ومواجهة الضغوط الأمنية، والتوافق مع الحركة العامة للأممية الشيوعية، ولم يتأخر الحزب عن مواجهة هذه التحديات، فاندفع تجاهها بحماس وعزم وخبرة محدودة.

الحزب الشيوعي:

عاد محمود حسني العرابي من مؤتمر الأممية الثالثة عبر ألمانيا حيث لاحظ النشاط الشيوعي القوي هناك، وفور عودة العرابي، وفي 21 ديسمبر 1922، عقدت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي "الفرع المصري للدولية الشيوعية"، اجتماعا فسر فيه العرابي شرط الأممية بطرد "العناصر غير المرغوب فيها" بأنه طرد روزنتال، فوافقت اللجنة المركزية على فصله من الحزب، وتغيير اسم الحزب إلى الحزب الشيوعي.81

وغالبا فإن فصل "روزنتال" من الحزب كان بسبب ميوله "الفوضوية" والتي كانت الأممية الثالثة تعاني من انتشارها عبر اليسار الراديكالي في أوروبا وأمريكا، وكان روزنتال مهتما بالفيلسوف الفوضوي "كروبتكين" تحديدا، "فهو يصر على تعليق صوره في مقر الحزب ويكلف سلامة موسى عام 1921 بترجمة كتابه نداء للشباب."82

وأعد الحزب لعقد مؤتمر عام يومي 6، 7 يناير 1923 وقررت السلطات منع المؤتمر، وبالفعل قام البوليس بمنع عقد المؤتمر، وبعد أيام عقد الحزب مؤتمرا سريا وافق المجتمعون فيه على شروط الأممية.83وبدأ الحزب في وضع برنامج جديد.

وحول هذا البرنامج دارت خلافات تاريخية كثيرة، فقد أورد شهدي عطية الشافعي، في كتابه تطور الحركة الوطنية المصرية ما عرفه بأنه برنامج الحزب الشيوعي84، "وقد زعم شهدي أن هذا البرنامج قد نشر في جريدة الأهرام في العدد الصادر يوم 14 فبراير 1921، ولكن هذا القول لا نصيب له من الصحة إذ لا أثر لهذا البرنامج في هذا العدد من الجريدة ولا في غيره، ثم أن الحزب الاشتراكي لم يكن قد تألف بعد في ذلك التاريخ."85 وقد علق أحد المؤرخين على نصوص هذا البرنامج بأنها "نصوص كاملة لم نتأكد من صحتها."86كما أن هناك اختلافات بين ما أورده شهدي عطية وبين ما هو ثابت تاريخيا عن البرنامج،87 وما أوردته المصادر الأخرى88، وليست مسألة الاختلاف بين ما أورده شهدي عطية وما هو ثابت تاريخيا عن برنامج الحزب الشيوعي مسألة تاريخية وحسب، بل هي مسألة سياسية بالأساس، فالتزوير الستاليني المستمر للتاريخ لم يكن سببه كراهية الستالينيين لعلم التاريخ، ولكن لتطويعه لما يتوافق مع أغراضهم السياسية، فشهدي عطية يورد برنامجا هو أقرب ما يكون لمطالب

اليسار الستاليني في نهاية الخمسينات، لذلك لا يتحدث مثلا عن "الامتيازات الأجنبية"، في حين أجمعت المصادر الأخرى على مطالبة الحزب بإلغائها، لأنها ألغيت بفعل معاهدة 1936، كما يطالب البرنامج الذي أورده شهدي عطية بفرض ضرائب على مياه الري لمن يملكون أكثر من 100 فدان، بينما تورد المصادر الأخرى المطالبة بمصادرة وتوزيع ما يزيد عن 100 فدان، وهذا الاختلاف طبعا لأن حكومة جمال عبد الناصر سمحت بأن يكون الحد الأقصى للملكية 200 فدان – في وقت صدور كتاب شهدي 1957 – كما يورد برنامج شهدي عطية مطلبا "عجيبا" جدا بالنسبة لحركة العشرينات، وهي المطالبة بتكوين اتحاد عام للعمال، ومصدر العجب هنا أن "اتحاد النقابات العام" الذي سيطر عليه اليسار منذ نشأته كان موجودا منذ 1921 وحتى ضرب الحزب في عام 1924، كما تجاهل "شهدي" مطلب الجبهة المتحدة المعادية للإمبريالية الذي رفعه الحزب وذلك كجزء من محاولة الستالينية دفن تراث الجبهة المتحدة،والتي يحتفظ فيها الحزب الشيوعي باستقلاليته، لصالح السياسات الستالينية في الخمسينات والتي كانت تدعو اليسار إلى تأييد الحكومات الجديدة في الدول حديثة التحرر بدعوى أنها تقود بلادها على طريق التطور "اللارأسمالي". ومن النقاط الهامة أيضا والتي تجاهلها برنامج شهدي عطية مطلب "إلغاء الدين العمومي"، فلم تجرؤ أي حكومة برجوازية، حتى في البلدان حديثة التحرر على إلغاء ديون الدولة، وحتى حكومة عبد الناصر دفعت تعويضات لبريطانيا عن أسهمها في قناة السويس وكذلك للمساهمين الفرنسيين، والحكومة الوحيدة التي ضربت مثالا على إمكانية هذا الفعل هي حكومة ثورة أكتوبر في روسيا السوفيتية.

وقد ورد هذا الملخص لبرنامج الحزب الشيوعي في مصدر موثوق به:89

"العمل على تحرير مصر والسودان تحريرا تاما خاليا من كل شائبة، وربط الشعبين أحدهما بالآخر لينتفعا معا، ويتمكنا من استثمار ثروتهما الطبيعية، وتعميم نفعها في البلدين، ويتعاونا على شن الغارة على مهتضميها سواء كانوا وطنيين أو أجانب، وذلك بواسطة الصراع الدائم وتنظيم جبهة متحدة من العناصر الأشد تطرفا والموثوق بها في الحركة الوطنية مع احتفاظ الحزب الشيوعي بشعاره ومبادئه، وجعل قناة السويس مرفقا أهليا، وإلغاء الدين العمومي الذي تستخدمه القوة الاستعمارية لاستعباد الشعب المصري استعبادا اقتصاديا، وإلغاء الامتيازات الأجنبية، والمطالبة بحرية الاجتماعات والمطبوعات والخطابة والإفراج عن المسجونين السياسيين. ثم أتبعوا ذلك بأمور هي مقتضى ما تدعو إليه الدولية الثالثة في برنامجها، وهي العمل بين نقابات العمال السياسية إلى غير ذلك مما هو في مصلحة العمال. وألحقوا بهذا البرنامج آخر سموه برنامج الفلاحين، أتوا في مقدمته بما يولد الشحناء والبغضاء في قلوب الفلاحين على أصحاب الأملاك، ووضعوا له من القواعد ما يخلب ألبابهم وحسن لهم الثورة، مثل إلغاء نظام ملكية العزب، وإلغاء ديون الفلاحين الذين يملكون أقل من ثلاثين فدانا، وإعفاء من يملكون منها أقل من عشرة أفدنة من الضرائب الأميرية، ومصادرة جميع الأراضي المملوكة للأفراد التي تزيد عن مائة فدان بدون تعويض. وتوزيع ما يزيد منها على الفلاحين الذين لا ملك لهم، واستعماله لتدشين مزارع الشعب وتنظم مجالس سوفيتية لفقراء الفلاحين حتى إذا سنحت الفرص أمكن استنهاضهم أو حجز الأرض لمنفعتهم الخاصة."

بعد هذه التغيرات في الحزب الشيوعي بدأت تحدث عملية من التوحد بين قيادة الحزب وقيادة اتحاد النقابات العام، "فحسنى العرابى كان سكرتيراً عاماً للحزب وسكرتيراً عاماً للإتحاد، ومصطفى أبو هرجة، السكرتير المساعد للاتحاد ثم سكرتيراً عاماً له، وفى نفس الوقت كان مساعداً لسكرتير الحزب" (91)، ومكتب الاتحاد كان في نفس مبنى مقر الحزب وكان يزينه علم أحمر وصور ماركس ولينين وتروتسكى وروز الكسيمورج وكارل ليبخت و "كرويتكين" (92)، وبدأ عمل الحزب من خلال الاتحاد يأخذ منحى جديد، ففي شهر فبراير أضرب عمال شركة الغاز والكهرباء بالإسكندرية وكانت نقابتهم منضمة للاتحاد"، وتطور الإضراب إلى العنف ووقعت محاولات لإتلاف المصابيح في الشوارع، أدت إلى الاحتكاك بالبوليس وإلقاء القبض على عدد من العمال وإحالتهم إلى محكمة أهلية لمحاكمتهم" (93)، وفى 25 فبراير عقد الحزب/ الاتحاد مؤتمراً لتأييد العمال المضربين وقرر عمل

مظاهرة لتوسيع قاعدة هذا التأييد ونشر المظاهرة في عدة مدن، وكالعادة حاصرت الشرطة المؤتمر ومنعت مسيرة كان من المقرر القيام بها بعده (94).

وفى مارس بدأ الحزب حملة ضد لجنة "التوفيق بين العمال وأصحاب الأعمال" حيث كانت متهمة بالانحياز لصالح أصحاب الأعمال ولم تكن تملك سلطة تنفيذ قراراتها، بدأت الحملة بنشر بيانات ومقالات في الصحف وشارك في الحملة "جوزيف روزنتال" وآخرين، ثم قرر الحزب تنظيم مظاهرات ضد لجنة التوفيق، وحاصرت الشرطة مقر الحزب، وحاولت منع المظاهرات، فاشتبك العمال المجتمعون مع الشرطة وجاءت تعزيزات من القوات، وقبض على عدد من العمال (95)، و"ألقى القبض على العرابى ومارون وأغير على مقر الحزب فأغلق وصودرت أوراقه" (96)، ولم يذهب نشاط الحزب سُدى فقد أُلغيت لجنة التوفيق في 10 فبراير 1924 وذلك "إرضاء لقطاع عريض من الرأي العام العمالي كان قد فقد ثقته تماماً في فاعلية اللجنة" (97) وواضح أن نشاط الحزب الشيوعي والمثقفين المرتبطين به قد لعب دوراً كبيراً في تكوين الرأي العام العمالي المعادى للجنة التوفيق، وفى الضغط على الدولة لإلغائها.

وكما امتد تأثير نشاط الحزب خارج دائرة نفوذه المباشر، كذلك فإن "حركة الحزب الشيوعي من خلال الاتحاد شجعت قطاعات مختلفة من عمال الإسكندرية على التحرك الجماعي حول مطالبهم"(98)، فنقابة الصنائع اليدوية – المرتبطة بالحزب الوطني – كثفت نشاطها في الإسكندرية وساعدت عمال الفنارات وعمال ورشة الطيران الملكية وغيرهم على تكوين نقابات وجمعيات. كما حدثت مجموعة من الإضرابات في شركة حلق الجمل وشركة مانتا شوف للبترول وشركة البواخر الخديوية، وكذلك في الميناء للمطالبة بتحسين الأجور ووقف هجمات رأس المال (99).

هدأت حركة الحزب قليلاً بعد موجة القمع، واعتقال قادته في مارس 1923 وبعد صدور الدستور في 19 إبريل، أصدر الحزب حوله بيانا "طعن في الدستور طعناً شديداً بوجه عام دون أن يحدد النقاط أو المبادئ التى يعترض عليها ويراها تتعارض من وجهة نظره مع مصالح الجماهير العاملة(100)، وقد توافق هذا الهجوم مع هجوم الوفد والحركة الوطنية على الدستور وضعته لجنة عينها الملك ووسع من سلطات الملك، ومن المفارقات أن هجوم الوفد على دستور 23 تحول بعد عامين إلى تغنى بديمقراطية هذا الدستور، وأستمر هذا التغني بين أنصار رؤية الوفد للمجتمع، وحتى الآن (101).

واستمر الحزب في إصدار البيانات المختلفة، وفى مايو 1923 عقد الاتحاد مؤتمراً للمطالبة بالإفراج عن قادته – وهم قادة الحزب في نفس الوقت – وقرر إرسال وفد إلى مبنى المحافظة للمطالبة بذلك، وفى النهاية تم الإفراج عنهم في شهر يوليو 23 (102).

لم يكن القمع المكثف للحزب الشيوعي خارج السياق العام لسياسات الدولة، ولم يكن بسبب الوجود المكثف للضباط الإنجليز في بوليس الإسكندرية فقط، فقد كانت سياسة الحكومة عدائية دائماً تجاه اليسار والحركة العمالية، ففي يوليو 1923 صدر قانون "يمكن السلطات من أن تطرد من المدن الأشخاص الذين تعتبرهم مشردين" (103)، وهذا القانون كان سيفاً فوق رؤوس العمال المضربين والعاطلين، فالمشرد مصطلح ينطبق على من هو بدون عمل، والفصل بسبب النشاط النقابي أو السياسي كان ظاهرة منتشرة وتتم بالتنسيق مع السلطات، وكانت لدى العمال خيرات قريبة في هذا الشأن ففي عام 1923 أعيد "مئات من عمال الإسكندرية إلى قراهم الأصلية في مصر العليا – الصعيد – غضباً عنهم" (104)، وفى سبتمبر 23 – أيضاً – أصدرت الحكومة التي عينها الملك والغير "دستورية" – تعديلات تشريعية لمحاصرة الحركة العمالية تحظر إضرابات الموظفين وتحظر الإضراب المفاجئ في المرافق العامة؛ حتى وإن كانت تعمل تحت إدارة خاصة "وتجرم" مقاومة كاسري الإضراب والاعتصام في

محل العمل (105)، كما أصدرت مادة في القانون تعاقب على "التحريض على كراهية نظام الحكومة والازدراء به" (106)، وأوضحت المذكرة التفسيرية للقانون أن الغرض من هذه الفقرات هو "قمع الدعوة المضرة التي تقوم بها الهيئات الفوضوية أو الشيوعية" (107).

ولم تتورع حكومة سعد زغلول "الوطنية والدستورية" عن استخدام هذه القوانين بعد ذلك في الهجوم على الحركة العمالية وضرب الحزب الشيوعي في عام 1924. لقد أصبح واضحاً أن التحدي الأمني أصبح أكثر خطورة، وفى تزايد مستمر وأصبح قادراً على تعطيل انتباها وتقديراً كافيين لمدى خطورة هذا التحدي. وفى نهاية 1923 بدأت الانتخابات البرلمانية، وانتهت بفوز كاسح لحزب الوفد، ولم يشارك الحزب الشيوعي – تقريباً – بأي شكل في الانتخابات. وبعد ذلك وجه الحزب رسالة مفتوحة إلى سعد زغلول رئيس الوزراء الجديد (108)، وطلبت الرسالة من الحكومة الجديدة "الاعتراف بنقابات العمال والفلاحين وحقها في الدفاع عن حقوقهم اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، وإنشاء مكاتب لإحصاء العمال العاطلين، وتكليف لجان الوفد المركزية في كل أنحاء القطر أن يقوموا بتنظيم فقراء الفلاحين في نقابات ترفع مستواهم أسوة بأخواتهم في أنحاء العالم وإيجاد صلة بين هذه النقابات ونقابات العمال حتى يمكن حشد القوى المصرية كلما تطلبت الحاجة، والاعتراف بحكومة السوفيت أسوة بالأمم المتمدنة (109). وكان المؤتمر الرابع للأمية الثالثة قد أعلن سياسة الجبهة المتحدة المعادية للإمبريالية في المستعمرات الشرقية، والتي رأت أنه أحياناً "تكون اتفاقات ظرفية مع الديمقراطية البرجوازية مقبولة لا بل ضرورية" (110)، والرسالة المفتوحة لسعد زغلول يمكن اعتبارها تنفيذاً لهذه السياسة أو محاولة للضغط على حكومة الوفد من اليسار من أجل فضح عجزها وتخاذلها ومحافظتها الاجتماعية أمام جماهير الفلاحين والطبقة العاملة التي كانت مازلت لديها أوهام كبيرة حول الوفد، وقد أدى وصول الوفد إلى الحكم إلى إنعاش أوهام جديدة لدى الطبقة العاملة بأن لها حليف في الحكم، فقد كان العمال ينظرون إلى الحركة الوطنية كحليف لهم؛ لذلك كان كل تقدم تحرزه الحركة الوطنية يثير آمالاً كبيرة بين العمال ويشجعهم على التحرك من أجل مطالبهم الخاصة، فبدأت موجة "من الشكاوى والالتماس التي تقدم بها العمال إلى الحكومة وإلى سعد زغلول شخصياً منذ اليوم الأول لتوليه الحكم" (111) – في 28 يناير 1924 – وبدأت سلسلة من التحركات الجماعية للعمال، فبدأ عمال السجائر المفصولين في عقد مؤتمرات لدعوة الحكومة للتدخل في قضيتهم – وكانوا قد فصلوا بسبب تطورات تقنية في الصناعة – وفى أوائل فبراير قاموا بمسيرة كبيرة إلى مكتب سعد زغلول وطالبوه بالتدخل لحل مشكلتهم وقد شارك في المسيرة حوالي 3 آلاف عامل (112)، ونظمت نقابة الصنائع اليدوية في منتصف فبراير مؤتمراً حاشداً طالب الحكومة بإصدار قوانين لحماية العمال وتحديد ساعات العمل والاعتراف بنقابات العمال وإلغاء قانون حظر الإضراب (113).

وفى أوائل مارس قام عمال التليفون بالقاهرة بإضراب للمطالبة بتحسين ظروف العمل (114)، وفى 12 مارس احتشد نحو ألفى عامل من عمال السكة الحديد أمام بيت الأمة "قصر سعد زغلول"، وهتفوا بحياة سعد زغلول وطالبوا بعدم إلغاء إعانة غلاء المعيشة المقررة منذ الحرب حتى يتم تعديل درجاتهم الوظيفية، واستمر العمال محتشدين حتى أجيب مطلبهم (115)، وفى اليوم التالي توجه نحو 500 عامل من عمال المطابع الأميرية إلى بيت الأمة رافعين مطالب مشابهة (116)، وفى نهاية مارس توجه عمال المترو وبمصر الجديدة بهليوبولس إلى بيت الأمة أيضاً حيث رفعوا مجموعة مطالب منها عودة زملائهم المفصولين (117)، وفى "يوم 16 مارس أضرب عمال شركة وادي النطرون الإنجليزية عن العمل" (118)، وفى 17 مارس أضرب عمال شركة "الملح والصودا بالإسكندرية" (119)، وتطور الإضراب إلى احتلال للمصنع في أوائل إبريل (120)، وفى 12 إبريل انفجر إضراب في شركة بترول فاكوم لمدة يومين وشارك فيه باعة الكيروسين المتجولين (121)، وفى أوائل مايو أضرب عمال شركة بوس الهولندية في الإسماعيلية (122)، وفى منتصف مايو حدث نزاع في مصنع علب الكرتون بالقاهرة وتطور النزاع إلى إضراب تخللته أحداث عنف، وتدخل البوليس، وقبض على 13 عامل وقدموا للنيابة (123). لقد أطلق وصول الوفد إلى الحكم سلسلة من

الاحتجاجات العمالية، وكانت حركة احتلال المصانع في الإسكندرية طبيعية في هذا السياق، ومع ذلك استعملتها حكومة الوفد ذريعة لضرب الحزب الشيوعي.

بدأت حركة احتلال المصانع في الإسكندرية بانفجار النزاع في شركة الغزل الأهلية بين الإدارة والعمال، وكانت نقابة العمال في شركة الغزل الأهلية مرتبطة بنقابة الصنائع اليدوية التابعة للحزب الوطني (124)، وكان الوضع متوتراً في الشركة منذ نوفمبر 1923 (125)، وفى فبراير 1924 قررت الشركة فصل خمسة من زعماء العمال فرد العمال باحتلال المصنع، وانفجر الوضع في مصنع آخر وهو مصنع شركة إيجولين للزيت الذي كانت نقابته منضمة لاتحاد النقابات العام المرتبط بالحزب الشيوعي، حيث حاولت الشركة فصل مائة عامل دفعة واحدة فرد العمال باحتلال المصنع في 25 فبراير 1924 (126)، وفى ذلك الوقت حاول الحزب عقد مؤتمر كبير له في الإسكندرية يومي 23 ، 24 فبراير، فمنعته السلطات كالعادة (127)، ثم "أوفدت إلى الإسكندرية على جمال الدين "باشا" وكيل وزارة الداخلية، ووضعت تحت تصرفه قوة من الجند أرسلت خصيصاً من القاهرة كما أرسلت المستر كين بويد رئيس القسم الأوروبي في إدارة الأمن العام للمساعدة" (128).

في 3 مارس انفجرت الإضرابات مرة ثانية؛ في كفر الزيات احتل العمال مصنع الزيت (129)، وفى الإسكندرية أضرب عمال مصنع الخواجات أبى شنب وتوجهوا إلى مبنى المحافظة لرفع مطالبهم، فأعلن وكيل المحافظة إحالة المشاكل إلى لجنة لبحثها، فانفجر غضب العمال وتوجهوا إلى المصنع واقتحموه بالرغم من حراسة البوليس له، ولم يغادره إلا بعد أن قُرأت عليهم رسالة خاصة من رئيس الوزراء سعد زغلول تتضمن تهديداً بإنهاء الإضرابات بالقوة (130).

وأوضح أن حركة احتلال المصانع لم تكن "خطة جديدة" (131) للحزب الشيوعى، أو "عمل سريع يختبر به استعداد سعد باشا لتقبل النشاط الشيوعي" (132)، فحركة احتلال المصانع بدأها عمال الغزل الأهلية، ونقابتها مرتبطة بالحزب الوطني وليس الحزب الشيوعي، وحركة احتلال المصانع لم تتوقف رغم ضرب الحزب الشيوعي، فقد قام عمال شركة الملح والصودا بالإسكندرية باحتلال مصنعهم في إبريل لمنع الشركة من تسيير العمل بواسطة كاسري الإضراب.

ومع ذلك فقد استخدمت حكومة سعد زغلول الحركة كحجة لضرب الحزب الشيوعي وتصفية اتحاد النقابات، ففي مارس 1924 بدأت الحكومة حملة بوليسية ضد الحزب الشيوعى، فهوجمت مقراته، وأغلقت، وقبض على العشرات من أعضاءه ومؤيديه، وقدم قادته للمحاكمة وحكم عليهم بالسجن.

لم تقض هذه الضربة تماماً على الحزب، ففي 7 نوفمبر 1924 نشر الأهرام بيان من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي يرسل فيه تحياته إلى الرفاق المضربين عن الطعام في السجن، ويأمر أنطوان مارون بأن ينهى إضرابه عن الطعام (133)، وكان أعضاء الحزب المسجونين قد أضربوا عن الطعام احتجاجا على سوء ظروف السجن، ومات "مارون" في هذا الإضراب.

وفى نفس الفترة تقريباً حضر إلى مصر مندوب من الأممية الثالثة لإعادة تنظيم الحزب، فبدأ الحزب بمحاولة عمل تنظيم سرى بجانب التنظيم العلني، وأصبح للحزب مطبعة خاصة به، وأصدر جريدتين؛ واحدة علنية هي (الحساب)، وأخرى سرية هي (العلم الأحمر)، وبدأ الحزب يحاول استعادة صلته بالحركة العمالية، ويحاول تنظيم خلايا في المصانع، وعقد الحزب مؤتمراً علنياً يومي 25 – 26 إبريل 1925 وأصدر الحزب بعد ذلك بيانين أولهما بعنوان "يا عمال العالم اتحدوا" والثاني "اتركوا مراكش" يهاجم فيه الإمبريالية التي تحاول سحق حرية المغرب. وفى مطلع يونيو 1925 تعرض الحزب لضربة شاملة (134)، وقبض على الكثيرين ومنهم كل المتهمين في قضية 1924، وكانت حكومة سعد زغلول قد سقطت، وتولى "زيور" باشا الحكم، فبدأت حكومته

تتبع سياسة تجفيف المنابع مع الحركة الشيوعية في مصر، فبدأت تتعامل بشكل عدائي مع الجمهورية الروسية، فمنعت البواخر الروسية من دخول الموانى المصرية واعتقلت الروس الذين اشتبهت في انتمائهم للفكر الاشتراكي ورحلتهم إلى روسيا، ومنعت دخول جريدة "الأومانتية" الاشتراكية الفرنسية، وجريدة "الإنسانية" اليسارية البيروتية، وحظرت على المكتبات استيراد الكتب أو المطبوعات الشيوعية أو بيعها (135).

لقد انهارت الحركة الشيوعية تحت ضغط الضربات الأمنية العنيفة ولكن لم تكن هذه الضربات لتقضى على الحركة لولا أخطائها؛ إلقاء نظرة سريعة على هذه الأخطاء هي محاولة لاكتساب الدروس.

الأخطاء والدروس :

لقد استطاع اليسار في العشرينات بناء صلات واسعة مع الطبقة العاملة الحضرية، وعند تأسيس الحزب الشيوعي كان يسيطر على اتحاد نقابي عمالي، وكانت نشاطاته مركزة وسط العمال، وبالنسبة لعضوية الحزب، فإن "أغلبية الأعضاء كانوا ينتمون للطبقة العاملة" (136)، إن كل هذا يوضح أن القاعدة الاجتماعية الأساسية للحزب الشيوعي كانت وسط العمال، ومع ذلك فلم يستطع الحزب الحفاظ على صلاته ونفوذه بين العمال بعد موجة القمع الأولى.

لقد تعرضت حركات شيوعية كثيرة لقمع مكثف ولم تستطع القضاء عليها فالقيصرية في روسيا لم تستطع القضاء على الحزب البلشفي، والفاشية في إيطاليا لم تستطع القضاء على الحزب الشيوعي.

إن أهم أسباب انهيار الحزب الشيوعي في العشرينات لا تكمن في القمع، وإنما في غياب البناء التنظيمي والبناء النظري.

بالنسبة للبنية التنظيمية للحزب، فإن هناك إشارات إلى أن عضوية الحزب لم تكن تعتمد على دفع اشتراكات أو مشاركة جادة في أنشطة منتظمة، بل كانت تعتمد على إعلان مبهم للتعاطف ومشاركة ثانوية في أنشطة الحزب (137)، كما أن هناك إشارات إلى وجود قدر كبير من "التداخل بين عضوية الحزب الشيوعي وعضوية الاتحاد" (138)، كما أن هذه المشاكل أدت إلى وجود مشكلة في تمويل أنشطة الحزب، فبرغم أتساع دائرة صلات الحزب، فإن إهماله لمسألة الاشتراكات أدى إلى اعتماده على المساعدات التي تقدمها الأممية الثالثة بشكل كبير (139)، وهو الأمر الذي كان يسبب أزمات مالية حادة ويتيح لأعداء الحزب فرصة لاتهامه بالعمالة لموسكو (140).

كما أن غياب منظمة سرية مرنة أتاح للدولة ضرب الحزب بسهولة وبرغم أن التهديد الأمني كان في تزايد مستمر منذ عام 1921 إلا أن الحزب لم يتعامل معه بالجدية المطلوبة، ولم يأخذ خطوات عملية لمواجهته إلا متأخراً جداً (141)، ولم تأخذ هذه الخطوات شكل سياسة واضحة مما قلل من أثرها في إكساب بنية الحزب مرونة وتماسك كافيين لتحمل ضربات أمنية قوية.

كذلك لم يبذل الحزب نشاطا نظرياً هاما فباستثناء كتاب (أ. ب. ت الشيوعية) لبوخارين، الذى ترجمه محمود حسنى العراب (142)، – سوف يمر ثلاثة أرباع قرن حتى يترجم كتاب ثاني لبوخارين إلى العربية –، فلم يصدر الحزب مؤلفات نظرية أو سياسة هامة، كما أن عضو الحزب لم يكن يتمتع بهوية أيدلوجية واضحة (143) بل كان – فقط – يعلن تعاطفه مع البلاشفة ومعاناة العمال، وهو أمر لم يكن دائماً يعنى الإيمان بالتحرر الذاتي للطبقة العاملة أو القطع مع الأفكار الدينية البرجوازية المهيمنة، وكان معظم نشاط الحزب النظري يعتمد على الخطب والمحاضرات الشفوية، وقد أدى هذا الضعف النظري لمعظم أعضاء الحزب إلى انصرافهم عنه بعد الضربات الأمنية، وحملة التشهير التي قامت ضده، وحالة نموذجية لأثر هذا الضعف هي

حالة أعضاء اللجنة المركزية الجدد الذين تم ضمهم إليها في فبراير 1924 (144)، فبعد حالات الطرد والاستقالات منذ تحول الحزب كان من الضروري ضم أعضاء جدد للجنة المركزية، وجاء المختارون معظمهم من العمال ممثلين فروع الأقاليم، وواضح أن هذا تم بدون إعداد نظري كاف، حيث انصرف معظمهم عن النشاط الحزبي بعد الضربات الأمنية في 24 و1925.

كما أن الحزب وقع في خطأ آخر وهو الالتزام بالشرعية البرجوازية في بعض المسائل مثل مسألة إصدار جريدة حزبية، فبرغم منع الحكومة للحزب من إصدار جريدة خاصة به وإغلاق كل جريدة يستأجرها الحزب منذ 1922 فإن الحزب لم يخط خطوات عملية نحو إصدار جريدة سرية إلاّ في عام 1925، بالرغم مما تلعبه الجريدة من دور هام بالنسبة لأي حزب سياسي حيث تقوم بعرض مواقف الحزب بانتظام والدفاع عنها وكسب الجمهور حولها، وتقوم أيضاً بتوحيد عضوية الحزب حول أفكاره وتوجهاته.

لقد أدت كل هذه الأخطاء بأحد المؤرخين إلى أن يحكم بـ "تحول الحزب – نتيجة لتركز جهوده في التحريض النقابي – إلى منظمة نقابية" (145)، وبالرغم من أن هذا الحكم ليس صحيحاً تماماً، فقد كان للحزب إصداراته ومطبوعاته السياسية برغم أنها قليلة، وكانت له نشاطات لتأييد الثورة الروسية، مثل إقامة الاحتفالات بذكراها، وجمع ألف جنيه لصالح ضحايا المجاعات في روسيا (146)، ونشاطات سياسية أخرى؛ برغم كل ذلك فإن التداخل الشديد بين الحزب واتحاد النقابات يجعل لهذا الرأي وجاهته.

إن عدم وعى قيادات الحزب بأهمية بناء تنظيم حزبي قوى ومتماسك كان أحد أهم أسباب انهيار هذه التجربة الثرية جداً بعد سنوات قليلة من بدايتها.

مرة أخيرة نؤكد أن هذا الفصل وكل المقالة ليست محاولة للتقييم أو إصدار الأحكام وإنما هي بالأساس محاولة لاكتساب الدروس.

خاتمة

الطبقات والوطنية في مصر العشرينات:–

لقد شكلت الوطنية لفترة طويلة أيدلوجية جامعة لكل الطبقات في مصر، ولكن معناها بالنسبة لكل طبقة كان مختلفاً تماماً، لذلك فإن استعداد كل طبقة لمواجهة الاحتلال أو مهادنته كان يختلف باختلاف موقعها الاجتماعي، وتطلعاتها الاجتماعية، ونظرتها بالتالي للاحتلال. فبينما كانت سياسات الاحتلال تعنى بالنسبة لكبار الملاك وأصحاب المصانع والتجار تخفيض أرباحهم، وبالنسبة للأفندية تقليل فرص الترقي الوظيفي والاجتماعي، فإنها كانت تعنى لملايين الفلاحين والعمال الموت على الجبهات الحربية البريطانية، والعمل لساعات طويلة جداً وتعسف الملاحظين والمديرين وأصحاب المصانع الأجانب إلى جانب المعاناة الدائمة من الفقر والجوع وشبح البطالة.

لقد كان لدى الطبقات العليا والوسطى الكثير مما يخشون خسارته في أي مواجهة واسعة غير مضمونة مع الاحتلال، لذلك كانوا دائماً يعملون على إعاقة أي نشاط جماهيري ويبحثون عن حلول تفاوضية من وراء ظهر الجماهير، فمثلاً عندما ذهب وفد من عمال الترام "العاديين" (147) إلى سعد زغلول لتهنئته بتولي الحكم وإعلانه بعمل مسيرة لتأييده، قال لهم سعد "أنه لا يريد مسيرات ولا إضرابات بل فقط يريد أن يجرى العمل كالمعتاد، وأن يستتب النظام العام حتى يتمكن من الاستمرار في السعي للاستقلال المصري التام (148). لقد كانت هذه هي رؤية قيادة الحركة الوطنية للنشاط الجماهيري، كما أن مطالب هذه القيادات

كانت – في الحقيقة – محدودة للغاية، والاستقلال الذي يطلبوه شكلياً، كانوا فقط يريدون مشاركة الاحتلال في الاستفادة من ثمرات استغلال وقمع الجماهير.

على العكس من هؤلاء لم يكن لدى ملايين العمال والفلاحين الفقراء شيئاً ليخسروه سوى حياة بائسة وفقيرة.

لم يكن ضرب حكومة سعد زغلول للحزب الشيوعي مجرد خطأ من سعد زغلول كما يعتقد بعض المؤرخين (149)، فقد كانت حكومة الوفد تحمل عداءاً قوياً للحركة الجماهيرية المستقلة، فما بالك إذا قادها الحزب الشيوعي، وغير ذلك كان الوفد يعادى الشيوعية بشدة، وأخيراً فقد كان واضحاً أن سعد زغلول و"أغلب الزعماء الوفديين محافظين من الناحية الاجتماعية" (150)، في الحقيقة لقد "حظي الوفد بتأييد الأغلبية العظمى من العمال خلال معظم العشرينات ولكن خلال الفترة بين نوفمبر 1923 ومارس 1924 واجه التفوق الوفدي تحدياً كبيراً نتيجة لمشاركة الحزب الشيوعي في الإضرابات العمالية التي بلغت ذروتها مع احتلال عدد من المصانع في بداية عام 1924 لكن التحدي الشيوعي الذي واجه "الوفد" بين العمال لم يكن ضخماً نظراً لأنه انحصر في الإسكندرية، وفى بعض المشروعات الصناعية الصغيرة والهامة في آن معاً" (151)، لقد قمع هذا التحدي بعنف فلم تكن قيادة الحركة الوطنية تتحمل وجود حركة عمالية قوية يقودها حزب شيوعي ثوري. ومع ذلك فقد كانت الطبقة العاملة في مصر – ومازالت – في حاجة إلى مثل هذا الحزب ليقودها على طريق سياساتها المستقلة وطريق تحررها الذاتي، والذي عن طريقه سوف تتحرر كل الجماهير، وتحوز بلغتها المستقلة – استقلالاً حقيقياً وليس شكلياً – عن كل القوى الإمبريالية.

ملحق :

تُشكل خبرات الحركة الشيوعية في العشرينات مجالاً طيباً لاكتساب الدروس، كما أن نشاط مناضلى هذه الحركة أمر تجب دراسته لا تعّى هذه الملاحظات أى شمول ولكنها فقط محاولة للتعريف بأحد مناضلى حركة العشرينات هو "شعبان حافظ".

ولد "شعبان حافظ" بالإسكندرية وعمل مساعد أجزجى بالزقازيق، تعرف على الحزب وأنضم إليه في سن صغيرة حوالي 17 أو 18 سنة قبض عليه في قضية عام 1924 وكان عمره 19 سنة، وكان أصغر من وجه إليه اتهام في هذه القضية، حكم عليه بالسجن، وخرج ليشترك في عملية إعادة تنظيم الحزب ليقبض عليه مرة أخرى في عام 1925 ويسجن، وهو الوحيد الذي تكرر أسمه في قرار اتهام القضيتين 1924 و1925، وفى هذا إشارة إلى نشاطه المتميز، يخرج من السجن مرسوم ملكي بإسقاط الجنسية المصرية عنه عام 1931 ومع 7 آخرين، ويعود ليعمل في السكة الحديد – أحد زملاءه فضل البقاء في روسيا حيث عمل طبيباً –، ويعاود النشاط فيقبض عليه مرة أخرى في عام 1935.

ويظل شعبان حافظ مستمرا في العمل تحت أقصى الظروف حتى ينضم إلى الموجة الجديدة من نشاط منظمات اليسار في مصر في الأربعينات.

قال عنه واحد "ممن عرفوه إن كفاءته قد برزت في العمل السري وفى تكوين الخلايا وفى الاتصالات وفى العمل الجماهيري وفى كل المجالات"

لقد ترك هذا الشاب حياته ليلتحق بمسيرة المناضلين من أجل تحرير الإنسانية وشارك في المسيرة بدون صخب فلم يترك مذكرات ولم يؤلف كتاباً، ولم يهتم بأن يكتب التاريخ عنه، وإذا حاولنا استرجاع خبرات العشرينات فسيظل "شعبان حافظ" "العامل، الشاب، المناضل" مثالاً للتحمل والعزيمة والصبر والعمل في صمت وهدوء.

ملاحظات وهوامش:

[1]أمين عز الدين: تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشوءها حتى سنة 1970 – دار الغد العربي – ط1 – 1987 صـ 97

[2] السابق صـ 98، 99

[3] السابق صـ 99

[4] السابق صـ 104

[5] عبد السلام عبد الحليم عامر: الرأسمالية الصناعية ودورها في مصر – الهيئة المصرية العامة للكتاب – 1992 – صـ 43

[6] السابق صـ 43

[7] السابق صـ 45

[8] ماريوس ديب: الوفد وخصومه 1919-1939 – مؤسسة الأبحاث العربية – دار البيادر – ط 1 – 1987 – صـ 41

[9] السابق صـ 42

[10] عبد السلام عبد الحليم عامر: السابق صـ 42

[11] ج بنين/ ز لوكمان: العمال والحركة السياسية في مصر – ترجمة أحمد صادق سعد – ج 1، ط 1 – 1992 – مركز البحوث العربية صـ 108

[12] السابق صـ 117

[13] البيانات والموضوعات والقرارات الصادرة عن (المؤتمرات العالمية الأربعة الأولى للأممية الشيوعية) – دار الالتزام – ط ا – 1987 صـ 148-149، وقد أضافت الوثيقة "ولكن على الأممية الشيوعية والأحزاب المنتسبة لها أن تحارب هذا الاتجاه وتسعى لتطوير الشعور الطبقي المستقل بين الجماهير العمالية في المستعمرات." صـ 149

[14] ماريوس ديب: السابق صـ 58

[15] السابق صـ 60

[16] عاصم الدسوقي: من أرشيف الحركة اليسارية المصرية 1919 – 1925 – المجلة التاريخية المصرية – المجلدان 28، 29 1982/81 – الجمعية المصرية للدراسات التاريخية صـ 442

[17] ماريوس ديب: السابق صـ 59

[18] ج بنين/ ز لوكمان: السابق صـ 33

[19] البيانات والموضوعات والقرارات ... السابق صـ 407، وأضافت الوثيقة "إن هذا التردد وهذه التقلبات ينبغي أن تستخدمها العناصر الثورية في نقد منهجي ومعلن للسياسات الهجينة لقادة الحركة الوطنية البرجوازية." صـ 407

[20] ج. بنين/ ز لوكمان : السابق صـ 33

[21] السابق نفس الصفحة

[22] السابق صـ 124

[23] السابق صـ 128

[24] السابق صـ 130

[25] السابق صـ 136-137

[26] أمين عز الدين: تاريخ الطبقة العاملة – صـ 293

[27] السابق صـ 292

[28] السابق صـ 293-294

[29] ج. بنين / ز لوكمان: العمال والحركة السياسية صـ 165

[30] سلامة موسى: الاشتراكية – سلامة موسى للنشر والتوزيع – الطبعة الرابعة 1977

[31] رفعت السعيد: تاريخ الحركة الشيوعية المصرية – المجلد الأول – القاهرة 1987 صـ 91

[32] سلامة موسى: الاشتراكية – مرجع سابق صـ 5

33 السابق ص26

34 السابق ص 27

35 السابق بنفس الصفحة

36 السابق ص 29

37 السابق نفس الصفحة

38 رفعت السعيد: تاريخ الحركة الشيوعية المصرية – مرجع سابق ص 144

39 أمين عز الدين: المنصوري (سيرة مثقف ثوري) – دار الغد العربي – القاهرة 1984 ص 60

40 السابق ص 17

41 أنظر نص البرنامج في : أمين عز الدين : المنصوري – مرجع سابق ص 104-113

42 عاصم الدسوقي: من أرشيف الحركة اليسارية – مرجع سابق ص 441

43 السابق ص 447

44 أنظر نص البيان في: عاصم الدسوقي: من أرشيف... السابق ص 478-483

45 ج بنين/ ز لوكمان: العمال والحركة السياسية – مرجع سابق ص 131

46 السابق نفس الصفحة

47 السابق نفس الصفحة

48 السابق ص 131-132

49 السابق ص 159

50 السابق نفس الصفحة

51 عاصم الدسوقي: من أرشيف الحركة اليسارية – مرجع سابق ص 453

52 ج بنين/ ز لوكمان: العمال والحركة السياسية – مرجع سابق ص 157

53 عاصم الدسوقي: من أرشيف الحركة اليسارية – مرجع سابق ص 454

54 السابق ص 455

55 عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر من 1918 إلى 1936 – مكتبة مدبولي – القاهرة – الطبعة الثانية 1983 ص 513

56 ماريوس ديب – الوفد وخصومه – مرجع سابق ص 28

57 السابق ص 157

58 حول نشأة الحزب الديمقراطي وبرنامجه: أنظر مجلة الطليعة – عدد فبراير 1965 – ص 157-159

59 السابق ص 157

60 عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية – مرجع سابق ص 523

61 أنظر نص البرنامج: مجلة الطليعة – عدد فبراير 1965 – مرجع سابق ص 159

62 عاصم الدسوقي: من أرشيف الحركة اليسارية – مرجع سابق ص 462 -463

63 حول المعركة أنظر: عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية – مرجع سابق ص 517 - 524

64 ماريوس ديب: الوفد وخصومه – مرجع سابق ص 73

65 السابق نفس الصفحة

66 عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية – مرجع سابق ص 526

67 السابق ص 527-528

68 السابق ص 530 -531

69 السابق ص 531

70 ج بنين/ ز لوكمان: العمال والحركة السياسية – مرجع سابق ص 85

71 عبد العظيم رمضان – تطور الحركة الوطنية – مرجع سابق – ص 528-533

72 السابق ص 531

73 أمين عز الدين – تاريخ الطبقة العاملة – مرجع سابق ص 319

74 السابق نفس الصفحة

75 السابق نفس الصفحة

76 عبد العظيم رمضان – تطور الحركة الوطنية – مرجع سابق ص 532 - 533

77 رفعت السعيد: تاريخ الحركة الشيوعية – مرجع سابق ص 248

78 البيانات والموضوعات والقرارات ... مرجع سابق – ص 486

79 رفعت السعيد: تاريخ الحركة الشيوعية – مرجع سابق ص 251

80 عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية – مرجع سابق ص 533

81 السابق ص 534

82 أمين عز الدين: تاريخ الطبقة العاملة – مرجع سابق – ص 311

83 عبد العظيم رمضان: تطور... – مرجع سابق ص 536

84 أنظر نص هذا البرنامج في: رفعت السعيد: تاريخ الحركة الشيوعية – مرجع سابق ص 223-224

85 عبد العظيم رمضان : تطور ... – مرجع سابق – ص 537

86 أمين عز الدين: تاريخ الطبقة العاملة – مرجع سابق ص 317

87 أنظر (حكم محكمة جنايات الإسكندرية في قضية الشيوعية) ورد في: رفعت السعيد: تاريخ الحركة الشيوعية – مرجع سابق ص 341-350

88 والتر لاكور: الشيوعية والقومية في الشرق الأوسط (لندن 1957) ص 34-35. كما تجاهل رؤوف عباس في حديثه عن الحزب البرنامج الذي أورده شهدي واعتمد فقط على حكم المحكمة، أنظر رؤوف عباس: الحركة العمالية في مصر 1899-1952 - دار الكاتب العربي بالقاهرة 1968 ص 245

89 أنظر هامش 87